

وخطاين في المكسور والله اعلم انه لا فائدة فيما نقله ابن الجوزي
اذ هو في الف ما ذكره لانه ما ذكره انبعاث الرسم في رسمه صورة وابن الجوزي
روي يمين الوقف بانواع الرسم وهو في محله وهو المقروبه لكن قال
عثمان بن عمرو الناشر في نقاش الهمزة في مسئلة خطاين و
متكلمين ونحوه فيه وجهان بين بين وحذف الهمزة انتهى
ثم رأيت في بعض النسخ الشاطبية المقررة على المؤلف حفظه الله
استقاط هذا التبيين ونقل عن الاخفش الاوسط النحوي حذف الضو
عن سيويه وكان أكبر منه سناً و زاد جرد المتدارك في العروض
وهو سعيد بن سعد أما الأكبر فهو ابو الخطاب عبد
الحمد بن عبد الحميد اخذ عن سيويه وابو عبيدة واقا الأصغر
فهو علي بن سليمان ابن الفضل روى عن المبرد وثعلب وغيرهما
وجهان نائب الفاعل لنقل فيما اذا كان الهمز مكسوراً والمحال
ان قبله ضمة او كان مضموماً وقبله كسرة ولو قال وعكسه لكأن
اخصر نحو سئلت هذا مثال الهمزة اقل ومستهن يوزن
مثال الهمزة الثاني فالوجه الأول من الوجهين ابدال الهمزة
المكسورة بعد الضمة واو في المثال الأول وابدال المضموم بعد
الكسرة ياء قال ابو عمرو الثاني في الجامع فابداؤها يعني الهمزة
حرفاً

حرفاً خالصاً استثناءً الهمزة قبل الياء المكسورة قبل الواو ولذلك
قرئت بالتسهيل فيها لانه مستثقل مع ذلك وهذا مذهب الاخفش
النحوي الذي لا يجوز غيره انتهى قال ابن الجوزي في النشر وتبعه على ذلك
الشاطبي وجمهور النحاة على ذلك والذي رأته انا في كتاب معان
القرآن له انه لا يجوز ذلك الا اذا كان الهمز لام الفعل نحو مريت بالكو
والتؤلؤ اما اذا كان عين الفعل نحو سئل ومنفصل نحو رفع ابراهيم
ويشأ الى فائدة يستعملها بين بين كذهب سيويه والذي يحكيه عن
القرء والنحاة اطلاق الابدال في التوعين واجازة كذلك عن حمزة
في الوقف ابو العز القلاشي وغيره وهو ظاهر كلام الشاطبي والوجه
الثاني تسهيل الهمزة المكسورة بعد الضمة بين الهمزة والواو
تسهيل المضموم بعد الكسرة بين الهمزة والياء قال في النشر وفي
جمهور رائمة القراء الى الغاء مذهب الاخفش في التوعين في الوقف
عن حمزة واخذوا بمذهب سيويه في ذلك وهو التسهيل بين
الهمزة وحركتها وهو مذهب ابي طاهر صاحب العنوان وشيخه
عبد الجبار والطرسوسي وابي العباس المهدوي وابي طاهر ابن سوار
وابي القاسم النحام صاحب التحرير وابي الطيب وابن غلبون وابي
الحسن طاهر واهل بعض مذهب الاخفش ورد عليه في كتابه